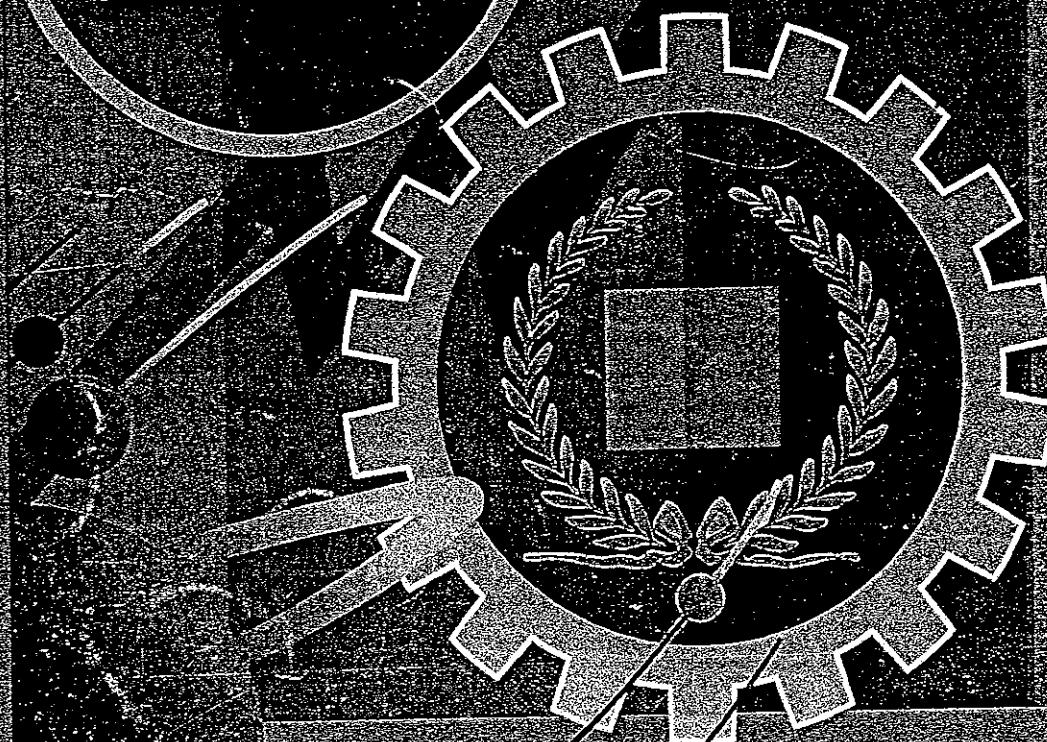
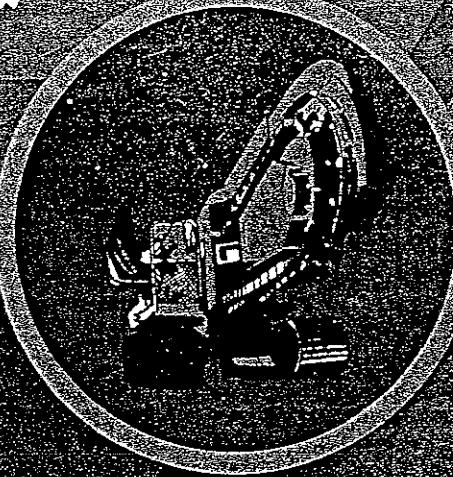
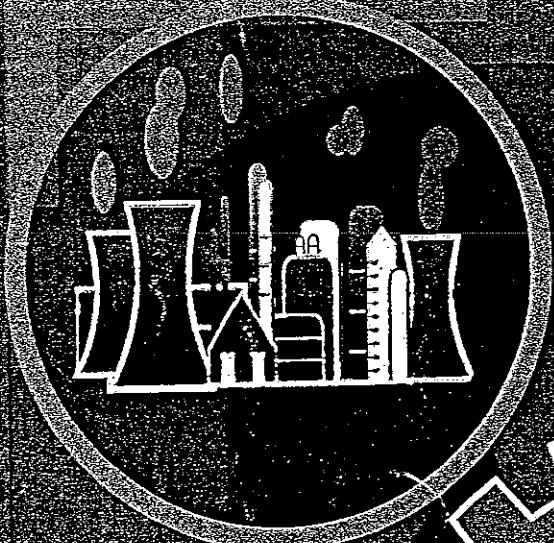




وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

مصلحة الشركات

# مجلة الشركات



(النشرة رقم ١٢ شهر يناير سنة ٢٠٠١)



وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

مصلحة الشركات

# صحيفة الشركات

حقوق الطبع محفوظة لمصلحة الشركات

القاهرة

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

٢٠٠١

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

مصلحة الشركات

وافقت مصلحة الشركات على تأسيس شركة : تكنويف للتجارة .

طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون

رقم ٣ لسنة ١٩٩٨

بتاريخ : ٢٠٠٠/١٢/٥

نوع الشركة : شركة مساهمة مصرية .

تم التصديق على توقيعات مؤسسى الشركة بمكتب : توثيق الشركات .

بحضور تصديق رقم : ١٤٩٣ (أ) لسنة ٢٠٠٠ ٢٠٠٠/١٢/٥ بتاريخ :

تم قيد هذه الشركة في السجل التجارى بمكتب : القاهرة .

رقم القيد في السجل التجارى وتاريخه : ٦٣١٥ ٢٠٠٠/١٢/١٨ بتاريخ :

وبناء عليه تقرر نشر عقد الشركة ونظامها الأساسي كما هو مبين فيما

يلى بهذه الصحفة .

الله اعلم

أنه في يوم الخميس الموافق ٢٣/١/٢٠٢٢ فيما بين المقعدين أدناه :

مادة ١ - يقر الموقعون على هذا العقد بأنه قد توافرت في كل منهم  
الأهلية الالزمه لتأسيس الشركة وبأنه لم يسبق صدور أحكام قضائية على أيٍ  
منهم بعقوبة جنائية أو جنحة مخلة بالشرف ، أو بعقوبة من العقوبات المنصوص  
عليها في المواد (٨٩) و (١٦٢) و (١٦٣) و (١٦٤) من القانون رقم ١٥٩  
لسنة ١٩٨١ خلال الخمس سنوات السابقة على تقديم طلب التأسيس ( ما لم  
يكن قد ورد إليه اعتباره ) وبأنهم لا يعملون بالحكومة أو القطاع العام أو قطاع  
الأعمال العام .

كما يتعهد المؤسرون بسداد باقي ربع رأس المال المطلوب على الأقل  
خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تأسيس الشركة طبقاً لأحكام القانون  
رقم ٤ لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

وقد اتفقا على تأسيس شركة مساهمة مصرية بترخيص من حكومة  
جمهورية مصر العربية طبقاً لأحكام القوانين المعمول بها وطبقاً لأحكام قانون  
شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المصلحة المحدودة  
الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والنظام الملحق بها  
العقل ، مع مراعاة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية .

مادة ٢ - اسم هذه الشركة هو : شركة تكتونيف للتجارة .

(شركة مساهمة متمتعة بالجنسية المصرية ) .

مادة ٣ - غرض هذه الشركة هو :  
الاشتراك في التصدير والتسويق والبيع المحلي والتصدير والتوسيع  
التجاري .

١ - الصيانة والتدريب .

٢ - تقديم الاستشارات الفنية والتجارية في حدود أغراض الشركة عدا  
الاستشارات القانونية .

٣ - التصنيع .

٤ - المقاولات بما فيها عمليات تسليم المفتاح .

نادرة ٧ (مكرر) - يذكر رأس المال على الاكتتاب في رأس المال من مخزني أكت سهم

الاكتتاب في رأس المال على التحصيل التالي :

نسبة المائة	الملاءة التي تم الارتفاع بها	القيمة الاسمية	عدد الأءساتذة العاملين	الاسم والجنسية
٥٠٪	١٠٠٠٠٠ جنية مصرى	٢٥٠٠٠	٣	١- هبة محمد السسرى بمليون لى اهابه - مصرى
٤٠٪	٨٠٠٠٠ جنية مصرى	٢٠٠٠٠	٣	٢- دايمى مصطفى فاضل اورده باشا - مصرى
٣٠٪	٦٠٠٠٠ جنية مصرى	١٥٠٠٠	٣	٣- محمد على خضراء خضراء - مصرى
٢٠٪	٤٠٠٠٠ جنية مصرى	١٠٠٠٠	٣	٤- محمد صالح سلطان دروش - مصرى
١٠٪	٢٠٠٠٠ جنية مصرى	٥٠٠٠	٣	٥- احمد مصطفى صفت - مصرى .
٥٪	١٠٠٠٠ جنية مصرى	٢٥٠٠	٢	٦- هبة محمد السسرى بمليون لى اهابه - مصرى
٠٪	-	-	-	٧- دايمى مصطفى فاضل اورده باشا - مصرى .

	عدد الأسهم		الاسم وال الجنسية
	النقدية	العينية	
	١٥٠٠٠	-	٣ - محمد علي حمزة خضر - مصرى .....
	١٢٥٠	-	٤ - محمد صلاح مصطفى درويش - مصرى .....
	١٢٥٠	-	٥ - أحمد مصطفى صفت - مصرى .....
	٥٠٠٠٠	-	الاجمالي ...

وتبلغ نسبة مشاركة المصريين (٦٠٪)، وقد دفع المكتتبون وال المؤسسين (١٠٪) وقدره (خمسون ألف جنيه مصرى)، وأودع فى البنك المصرى الامريكى - فرع المعادى - الملايين المتقدمة لتمويل الشركة، البالغ لا يجوز سحبه إلا بعد اكتساب الشركة الشخصية الاعتبارية.

- ٧ -

مادة ٨ - يتعهد الموقعون على هذا العقد بالسعى في الحصول على موافقة مصلحة الشركات على إنشاء الشركة والقيام بكل إجراءات الازمة لتأسيسها ، وفي هذا السبيل وكلوا عنهم السيد / شريف محمد حمودة أو من يوكله - في القيام بالنشر والقيد بالسجل التجاري واتخاذ الإجراءات القانونية واستيفاء المستندات الازمة وإدخال التعديلات التي تراها الجهات المختصة لازمة سواء على هذا العقد أو على نظام الشركة المرفق وتسلیم كافة الوثائق إلى مجلس إدارة الشركة .

مادة ٩ - تلتزم الشركة باداء المصروفات والنفقات والأجور والتكليف التي تم اتفاقها في سبيل تأسيس الشركة ، وذلك خصوصاً من حساب المصروفات العامة .

مادة ١٠ - حرر هذا العقد بمدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية في يوم ( ) الموافق ( ) من شهر ( ) سنة ١٤١ هجرية ، الموافق (١١) من شهر (١١) سنة ٢٠٠٣ ميلادية ، من (٥) نسخ ، لكل من التعاقددين نسخة ، ويلاقي النسخ تقديمها إلى الجهات المعنية لاستصدار القرار المرخص بتأسيس .

**ش gio ام المؤسسات**

الاسم والمنشأة	نوع المؤسسة
١٠ - هبة محمد السعري محمد إبراهيم - مصرية ..... ١١ - رامي مصطفى فاضل أوده بابا - مصرى ..... ١٢ - محمد على حمزه خضر - مصرى ..... ١٣ - محمد صالح مصطفى دريش - مصرى ..... ١٤ - أحمد مصطفى صفت - مصرى .....	١٠ - ١٥ شارع ١٥ دجلة - المعادى ١١ - ٣٣ ش رمسيس - القاهرة ..... ١٢ - ش السيرجى - مصر الراية ..... ١٣ - محله دمنهـ المصـرـة - الدـلتـلـ ..... ١٤ - ٣ ش ٦٩٦ الإبريلـ الزـيـرـة - المـفـرـ

- ٨ -

- ٩ -

### النظام الأساسي

لشركة تكنولوجى للتجارة

شركة مساهمة مصرية

الباب الأول

في تأسيس الشركة

مادة ١ - تأسست طبقاً لأحكام القوانين العامل بها في جمهورية مصر العربية ووفقاً لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وأجهزة التنفيذ والنظم الأساسي الثاني، شركة مساهمة مصرية بالشروط المقررة فيما بعد، ومع مراعاة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحة التنفيذية.

مادة ٢ - اسم هذه الشركة هو : شركة تكنولوجى للتجارة

(شركة مساهمة متخصصة بالتجارة المصرية )

مادة ٣ - غرض هذه الشركة هو :

١ - الاستيراد والتصدير والتسويق والبيع المحلي والتوزيع والتوكيلات التجارية .

٢ - الصيانة والتدريب .

٣ - تقديم الاستشارات الفنية والتجارية في حدود أغراض الشركة عدا الاستشارات القانونية .

٤ - التصنيع .

٥ - المقاولات بما فيها عمليات تسليم المفتاح .

- ١٠ -

مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقيارات السارية وشرط استبعاد التراخيص الالزامية لمارسة هذه الأنشطة .

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشتترك بأى وجه من الوجه مع الشركات وغيرها التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو في الخارج ، كما يجوز لها أن تندمج في الهيئات السالفة أو تشربها أو تلتحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحة التنفيذية .

مادة ٤ - يكون مقر الشركة الرئيسي وموطنها القانوني في مدينة القاهرة - محافظة القاهرة ، ويجوز المجلس الإداري أن ينشئ لها فروع أو مكاتب أو توكيلات في مصر أو في الخارج .

مادة ٥ - المدة المحددة لهذه الشركة هي عشرون سنة ، تبدأ من تاريخ اكتساب الشركة الشخصية الاعتبارية .

## باب الثاني

### في رأس المال

مادة ٦ - يحدد رأس المال للشركة المرخص به ببلغ ٥٠٠٠ جم (خمسة ملايين ) جنيه مصرى ، وحدد رأس مال الشركة المصدر ببلغ ٥٠٠٠ جم (خمسة ألف) جنيه مصرى ، موزعاً على ٥٠٠٠ سهم (خمسين ألف) سهم قيمته كل سهم ١٠ جم (عشرة) جنيهات مصرية ، وجميعها أسهم تقديرية .

مادة ٧ - يحكون رأس مال الشركة من ٥٠٠٠٠٠٠ إسهم ، وقد تم الإكتتاب في رأس المال على النحو التالي :

الاسم والجنسية	عدد الأسهم	القيمة الاسمية بالنقد المصري	السلسلة التي تم الرقم	شيك الشركة
الموسم	العينة	النقدية	العينة	النقدية
١ - دينه محمد الشترى محمد ابراهيم - مصرية	٤٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	٢ - رأس مصطفى فاضل اربد ياقوت - مصرى	٤٥٠٠٠
٣ - محمد على حمزة خضر - مصرى	٤٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	٤ - محمد صلاح متقطنى دروش - مصرى	٤٥٠٠٠
٥ - أحمد منظوى صقرت - مصرى	٤٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	٦ - محمد صلاح متقطنى دروش - مصرى	٤٥٠٠٠
٧ - سهين محمد الشترى محمد ابراهيم - مصرية	٤٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	٨ - سهين محمد الشترى محمد ابراهيم - مصرى	٤٥٠٠٠
٩ - رامى مصطفى فاضل اربد ياقوت - مصرى	٤٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	١٠ - رامى مصطفى فاضل اربد ياقوت - مصرى	٤٥٠٠٠

المكتتبون :

١ - سهين محمد الشترى محمد ابراهيم - مصرية

٢ - رامى مصطفى فاضل اربد ياقوت - مصرى .....

الاسم والنسبية	عدد الأسماء	الصلة الاسمية	نسبة المشاركة
العنوان	القاهرة	بالجنبة المصرى	الرواق المعاشر
٣ - محمد على حمزه حضر - مصرى .....	١٥٠.	١٥٠.٠٠	٦٣٪
٤ - محمد صالح مصطفى دروش - مصرى .....	-	١٣٥.	٥٢٪
٥ - أحمد مصطفى شلوق - مصرى .....	-	١٣٥.	٥٢٪
الإجمالي ... ..	-	٥٠٠٠.	١٠٠٪
عند الاستباب .	عند الاستباب	عند الاستباب	عند الاستباب

ويبلغ نسبة مشاركة المصريين (١٠٠٪) ، وقد دفع المكتبه والرسوون (٦٣٪) الإسم على النسبه بالكامل

- ١٣ -

**نقطة ٨)** تستخرج شهادات الأسهم من دفتر ذي قياسات وتعطى أرقاماً مسلسلة ويوضع عليها عضوان من أعضاء مجلس الإدارة يعينهما المجلس وتحتم بخاتم الشركة ، ويجب أن يتضمن السهم على الأخذ اسم الشركة التي أصدرته وشكلها القانوني وعنوان مركزها الرئيسي وفروعها باختصار ومدتها وتاريخ ورقم ومحل قيدها بالسجل التجاري وقيمة رأس المال وعدد الأسهم الموزع عليها، وكذلك نوع السهم وخصائصه وقيمة الاسمية بما دفع منها وأسما المالك في الأسهم الاسمية ، ويكون للأسم كوبونات ذات أرقام مسلسلة يبين بها رقم السهم ، ويحوز أن تستخرج شهادات الأسهم من فئة سهم واحد أو خمسة أسهم ومضاعفاتها .

**نقطة ٩)** يجب أن يتم الوفاء بباقي قيمة كل سهم خلال أخمس سنوات على الأكثر من تاريخ تأسيس الشركة وذلك في المواعيد بالطريقة التي تحددها الجمعية العامة العادلة وعلى أن يعلن عن تلك المواعيد قبل حلها بخمسة عشر يوماً على الأقل ، وتقيد المبالغ المدفوعة على شهادات الأسهم وكل سهم لم يؤشر عليه تأشيراً صحيحاً بالوفاء بالمتاحة الأداء ببطل جتماً تداوله .

وكل مبلغ واجب التسداد لفترة الباقى قيمة السهم ويتأخر أداة على الميعاد المحدد له تسليمها عنه ثلاثة لصالح الشركة بواقع (٧٪) سنوياً من يوم استحقاقه بالإضافة إلى التعويضات المرتبة على ذلك .  
وتحت لجلس إدارة الشركة أن يقوم ببيع هذه الأسهم للناس المساهمون المتأخر عن الدفع وعلى ذمته وتحت مسئوليته وذلك بعد مضي ستين يوماً على الأقل من تاريخ إبلاغه بذلك وبعد اتخاذ الإجراءات الآتية :

(١) إثارة المساهم المتأخر بالدفع وذلك بكتاب مسجل على عنوانه المبين ببيانات الشركة ومضي ستين يوماً على ذلك .

- ١٤ -

( ب ) الإعلان في إحدى الصحف اليومية أو في صحيفة الشركة عن أرقام الأسهم التي تأخر أصحابها في الرفاء بقيمتها .  
 ( ج ) إخطار المساهم بكتاب مسجل بصورة من الإعلان وعدد الملايين أو الصحيفة التي تم نشره بها ومضى خمسة عشر يوماً على ذلك وللخص مجلس إدارة الشركة من ثمن البيع ما يكون مطلوباً للشركة من أصل وقوافل ومصاريف تم بمحاسن المساهم الذي يبعث أسهمه على ما قد يوجد من الزيادة ويطالبه بالفرق عنده لحصول عجز ، ولا يؤثر التوجه الشركة إلى السعيان التي تقرر بالقرارات السابقة على حفتها في الاستجابة إلى جميع ما تخوله القوانين من حقوق وضوابط أخرى في نفس الوقت لما في أي وقت آخر .

وبلغت حصص ملكية الأسماء الباقية باسماء أصحابها وبلغ بورصة الأوراق المالية المقيدة بها أسماء الشركة بذلك وعلى أن تسلم ملكية الجديدة للمشتررين بوضاعها عنها تحمل ذات أرقامها يشار إليها إلى أنها بدللة للملكية الملاحة .  
 مادة . ٢ . لا تشتمل ملكية الأسماء المقيدة لدى بورصة الأوراق المالية بقيام قيد تداولها بالبورصة بالوسائل المعدة لذلك ، أما ملكية الأسماء اليسمية غير المقيدة لدى بورصة الأوراق المالية عيتم نقلها بإخطار البورصة بالتصرف وقام قيده لديها .

وبالنسبة لملكية الأسماء الخاملاها - إن وجدت - فتشتمل بانتقال حيازتها وعلى الشركة إثبات نقل الملكية بسجلاتها خلال أسبوع على الأكشن من تاريخ إخطار البورصة لها بذلك وبالرغم من الحصول التنازل وقيد ببورصة الأوراق المالية وأثنائه سجلات الشركة يظل المكتتبون الأصليون والمتنازلون التعاقبون مسئولين بالتضامن فيما بينهم مع من تنازلوا إليهم عن المبالغ المتبقية من قيمة الأسماء المتنازل عنها إلى أن يتم سداد قيمتها وفي جميع الأحوال ينقضي التضامن بانقضاء ستين من تاريخ قيد التنازل في بورصة الأوراق المالية .

- ١٥ -

وبالنسبة لأي لولة الأسماء إلى الغير بالإرث أو الوصية يجب على السارث أو الموصى له أن يطلب قيد نقل الملكية لدى المورثة . وإذا كان نقل ملكية السهم تنفيذاً لحكم بهاوى جرى القيد على مقتضى هذا الحكم ، وذلك شأنه بعد تقديم المستندات الدالة على ذلك .

وفي جميع الأحوال يوشر على السهم بما يقيد نقل الملكية باسم من انتقلت إليه .

مادة ١١ - لا يلزم المساهم إلا بقيمة كل سهم من أسهمه ، ولا يجوز زيادة التزاماته . وتخصم جميع الأسماء من نفس النوع نفس الالتزامات .

مادة ١٢ - يترتب حتماً على ملكية السهم قبول نظام الشركة وقرارات جمعيتها العامة .

مادة ١٣ - كل سهم غير قابل للتجزئة .

مادة ١٤ - لا يجوز لورثة المساهم أو لائمه بأى حصة كانت أن يطالبوا بفرض الأختام على دفاتر الشركة أو قراطيسها أو مملكتها ولا أن يطلبوا قسمتها أو بيعها جملة لعدم إمكان التسمية ولا أن يتدخلوا بأى طريقة كانت في إدارة الشركة ويجب عليهم فى استعمال حقوقهم التعويل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية العامة .

مادة ١٥ - كل سهم يخول الحق فى حصة معادلة لحصة غيره من الأسماء من نفس النوع بلا تمييز فى اقتسام الأرباح وفي ملكية موجودات الشركة عند التصفية .

- ١٦ -

ماده ١٦ - تدفع الأرباح المستحقة عن السهم لآخر مالك له مقيداً استحقاقها في سجل الشركة ويكون له وحده الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصاً في الأرباح أو نصبياً في موجودات الشركة.

ماده ١٧ - تكون زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة وذلك طبقاً لأحكام المراد من (١٧) إلى (٣٣) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، وكذلك يجوز تخفيض رأس المال طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية .

ماده ١٨ - في حالة زيادة رأس المال بأسمهم تقديرية يكون للمساهمين القيادي حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الزيادة كل بحسب عدد الأسهم التي يمتلكها .

ويعتمد إخطار المساهمين القيادي بإصدار أسهم الزيادة ، في حالة تقرير حقوق الأولوية الخاصة بهم ، بالشكل أو بكشاف مسجل على حسب الأحوال طبقاً لما هو متضمن في تقرير حقوق الأولوية في الإصدار ، مع منح المساهمين القيادي مهلة لاكتتاب لا تقل عن ثلاثة يرماً من فتح باب الاكتتاب .

ماده ١٩ - في حالة زيادة رأس المال يحوز للجمعية العامة غير العادية تقرير حقوق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الزيادة للمساهمين القيادي كل بحسب قيمة الأسهم التي يحملها ، وذلك بشرط أن يتساوى جميع المساهمين من ذات المرتبة في التمتع بهذه الحقوق .

- ١٧ -

### الباب الثالث

في

#### السندات والصكوك

ماده ٢- يجوز للشركة بقرار من الجمعية العامة غير العادية أن تقرر إصدار سندات أو صكوك تشمل مبنوعة لواجهة الاحتياجات التمويلية للشركة أو لتحويل نشاط أو عملية ذاتها بشرط أداء رئيس المال المصدر بالكامل وعلى لا تزيد قيمتها عن خاصي أصول الشركة حينما يحدده مراقبي الميزان وقبل لاخر ميزانية وافقت عليها الجمعية العامة، وتتضمن قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة قيمة السندات أو الصكوك وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل إلى أسهم وأعفائاتها التي يعدل العدد أو الصك وأساس حسابه كما يجوز أن تضمن القرار المذكور قيمة الأسمال للسندات أو الصكوك وما لها من ضمانات وتأمينات مع تنفيذ مجلس إدارة الشركة في تحديد الشروط الأخرى المتعلقة بها وينبغي إصدار تلك الأوراق خلال مدة أقصاها نهاية السنة المالية التالية لقرار الجمعية العامة غير العادية بإصدارها.

07 Page 19 of 20

卷之三

**ماده ۲۱** - يشمل إدارة الشركة مجلس إدارة بعض أعضاء مجلس الأقل ويشتمل على الأكثير تعيينهم السمعية العامة، وشروط في كل منها أن يكون ملكاً لمدون سهم الشركة وذلك قيضاً عن خصت الآف جنيه بمصرى، واستثنى من طريقة التعيين

- 19 -

ويقر السادة المذكورون بأنه لم يسبق صدور أحكام قضائية على أي منهن بعقوبة جنائية أو جنحة مخلة بالشرف أو بعقوبة من العقوبات المنصوص علىها في المواد (٨٩) و (١٦٢) و (١٦٣) و (١٦٤) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، وذلك خلال الخمس سنوات السابقة على تعيينهم في مجلس الإدارة ( ما لم يكن قد رد إليه اعتباره ) ويعنيهم لا يعملون بالحكومة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام ، ويقبلونهم لعضوته مجلس الإدارة ، وأنهم لا يجتمعون بين عضويته مجلس إدارة أكثر من شركتين سواء بصفتهم الشخصية أو بصفتهم نوابين عن الغير ، ومن يجمع منهم بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركتين متلك في كل شركة منها نسبة (خمسة في المائة) على الأقل من رأس المال الشريكي المصدر ، تستند أصناف مجلس الإدارة بأن يغدووا بايداع هدف ادارات الاكتتاب التي تقدم لهم أشهدهم بمحض التصرير بمقدار البالى المقتصدة بالتطبيق لاحكام المادة (٤١) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمادة (٤١) من لائحة التنفيذية وذلك في خلال شهر (على الأقل) من تاريخ قيد الشركة في السجل التجاري ، كما يتبعهون بايداع أسمهم ضمن العصريات ذاتها لجعل محل الشهادات المذكورة غير اصدار الأسمائهم وتقديم الشهادة بذلك إلى مصلحة الشركات من البنك الذي سوف تدفع له قيمة هذه الأسمائهم مادة ٢٢ - يعين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاثة ثلاث سنوات ، ويسرى ذلك على مجلس الإدارة المعين في المادة السابقة يبقى قائماً بأعماله لمدة ثلاثة سنوات ، ولا يخل ذلك بحق الشخص المعين أن يجد في مجلس الإدارة في استبدال من عزله في المجلس وذلك على وجه المبن باللائحة التنفيذية ، مادة ٢٣ - يمعن من اعفاء أحكام المادة (٢٥) من الائحة التنفيذية ، مجلس الإدارة ، إذا لم يكن هناك أعضاء مجلس العنصر الأصلي ، أن يعين أعضاء في المراكز التي تخلو أثناء السنة .